حجية الأحاديث النبوية

الواردة في الطب والعلاج

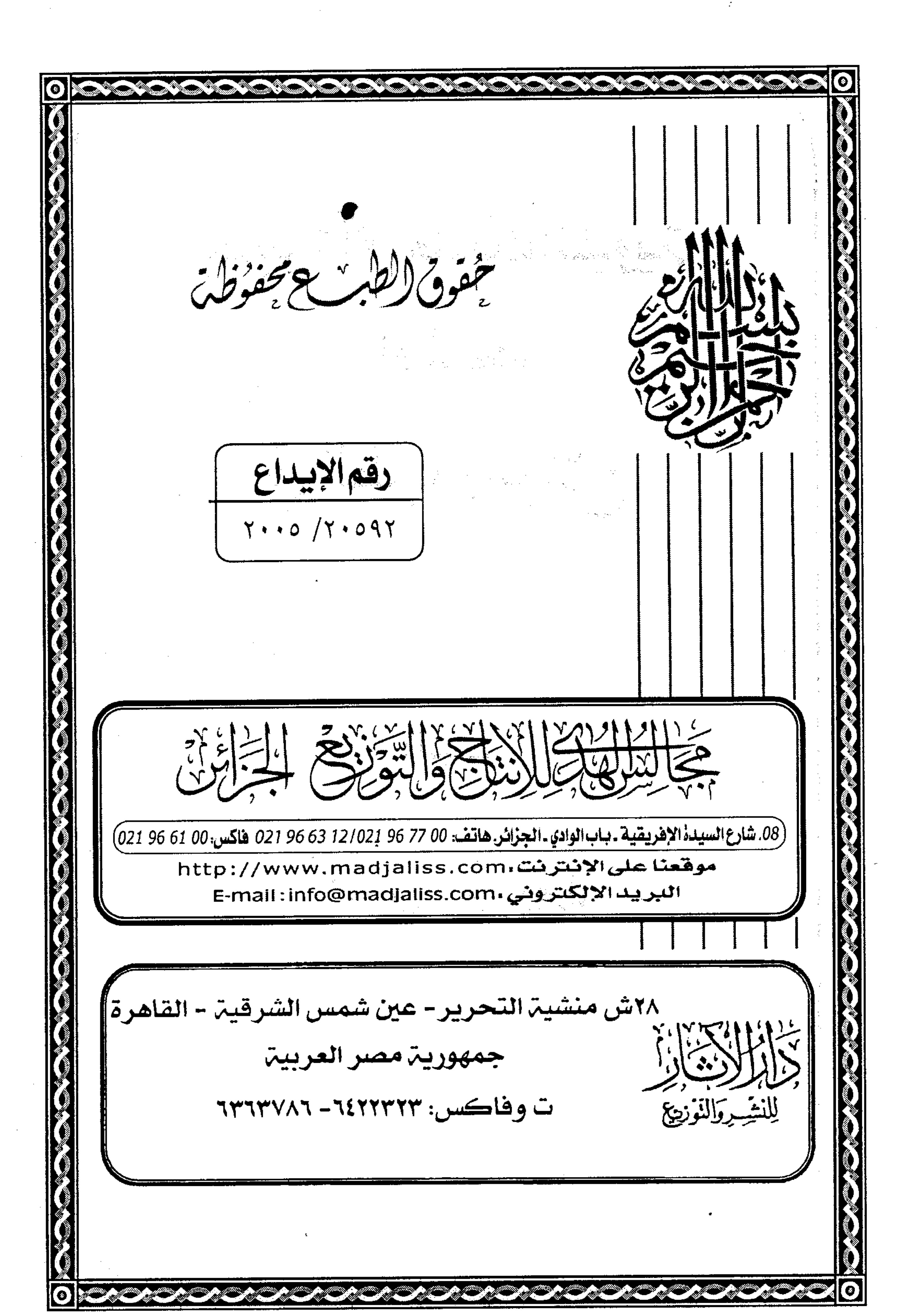
تأليف
أحمد بن عمر بازمول



حجية الأحاديث النبوية الواردة في الطب والعلاج

تأليف

أحمد بن عمر بازمول



بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الإيداع
٢٠٥٩٢/ ٢٠٠٥

مجالس الهدى للإنتاج والتوزيع الجزائر
08. شارع السيدة الإفريقية . باب الوادي . الجزائر. هاتف: 00 77 96 021/ 12 63 96 021 فاكس: 00 61 96 021
موقعنا على الإنترنت: http://www.madjaliss.com
البريد الإلكتروني: E-mail : info@madjaliss.com

دار الآثار للنشر والتوزيع
٢٨ش منشية التحرير - عين شمس الشرقية - القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت وفاكس: ٦٤٢٢٣٢٣- ٦٣٦٣٧٨٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القادر القاهر، ربِّ الأوائل والأواخر، عالم النجوى والسرائر، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمَّد ﷺ المؤيَّد بالحجج البواهر، الآتي بما تعجز عنه الأوائل والأواخر، الهادي بما جاء به كلَّ ضالٍ وحائر، وعلى آله وصحبه المؤمنين بما أخبر به ﷺ من دقائق الأمور الصغائر، الموقنين المستيقنين على السواء بوحي السماء الخفيِّ منه والظاهر... **أما بعد:**

فإنَّ السنَّة النبوية ـ على صاحبها أفضل صلاة وأتمُّ تحية ـ وحيٌ من الله عزَّ وجلَّ قال النبيُّ ﷺ: «**أَلاَ إِنِّي أُوتِيتُ الكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلاَ يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا القُرْآنِ، فَما وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلاَلٍ فَأَحِلُّوهُ، وما وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ**»[(١)].

وقد جاءت عن النبيِّ الكريم الأميِّ ﷺ أحاديث كثيرة في باب الطبِّ وما يتعلَّق به، قال السيوطي (ت٩١١هـ): «الأحاديث المأثورة في علمه ﷺ بالطبِّ لا تُحصَى، وقد جُمِع منها دواوين»[(٢)] اهـ. وقد تعامل أهل العلم مع هذا الأحاديث النبوية على أنَّها وحيٌ من الله، دالَّةٌ على صدقه ونبوَّته ﷺ.

وقد وقفتُ على قولٍ لبعض أهل العلم، ذهب فيه: إلى أنَّ الأحاديث الواردة في باب الطبِّ والعلاج ليست من الوحي، وأنَّها غير لازمة ولا حُجَّة فيها فضلاً عن أن تكون

---

(١) حديث صحيح: أخرجه أحمد في المسند (٤/ ١٣٠، ١٣٢) وأبو داود في السنن (٥/ ١٠) رقم (٤٦٠٤) والترمذي في السنن (٥/ ٣٧) رقم (٢٦٦٤) من حديث المقدام بن معدي كرب رضي الله عنه. والحديث صحَّحه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣/ ٨٧٠) رقم (٣٨٤٨).

(٢) «مرقاة المفاتيح» (٤/ ٤٩٣) ملا علي قاري.

معجزة. ولا شكَّ أنَّ هذا موضوعٌ خطيرٌ وقولٌ عظيمٌ ومسألةٌ مهمّةٌ تتعلَّق بجملة ـ ليست بالقليل ـ من أحاديث نبيِّنا محمَّد ﷺ الواردة في باب الطب والعلاج.

ومن هنا: اخترتُ الكتابة في هذا الموضوع؛ لبحث السنَّة المنهجية بمرحلة الدكتوراه في مادَّة الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة تحت إشراف شيخِنا الأستاذ الدكتور: جلال الدين عجوة حفظه الله تعالى.

وقد جعلتُه: في مقدمّة ومقصدين وخاتمة.

المقدمة: فيها بيان أهمِّية الموضوع، وسبب كتابته والخِطَّة.

المقصد الأول: بيان أنَّ أحاديث الطبِّ وحيٌ من الله.

المقصد الثاني: شبهات حول أحاديث الطبِّ مع الإجابة عليها.

الخاتمة: وهي خلاصة ما تقدَّم من بحث.

وسَمَّيته: «حُجِّية الأحاديث النبوية الواردة في الطبِّ والعلاج».

واللهَ اسأل التوفيق والسداد في الدنيا والآخرة، وأن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعلني من الحاملين لراية سنَّته ﷺ، ومن الذابِّين عن سنَّته ﷺ.

كتبهُ الطالب بمرحلة الدكتوراه قسم السنَّة

أحمد بن عمر بازمول

أحاديث الطب وحيٌ من الله

إنَّ من المتَّفَق عليه بين المسلمين الأوَّلين كافَّةً: أنَّ السنَّة النبوية ـ على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ـ هي المرجع الثاني في الشرع الإسلامي، في كلِّ نواحي الحياة من أمور غيبية اعتقادية أو أحكام عملية أو سياسية أو تربوية، وأنَّه لا يجوز مخالَفتُها في شيء من ذلك؛ لرأي أو اجتهاد أو قياس(١). **وهذا أمر ثابت بالكتاب والسنَّة:**

ففي القرآن: بيَّنَ الله عزَّ وجلَّ أنَّ النبيَّ ﷺ مُوحَى إليه قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾(٢).

والتأسِّي والاقتداء بالأقوال والأفعال إنَّما هو بما جاء به ﷺ قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾(٣).

وقد أمر الله بأخذ جميع ما جاء به النبيُّ ﷺ قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾(٤).

وقد أمر بطاعته والرجوع عند التنازع إلى سنَّته ﷺ قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾(٥).

وليس لأحد اختيارٌ إذا جاءت سنَّة الرسول ﷺ قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ

---

(١) «الحديث حُجَّة بنفسه في العقائد والأحكام» (٢٣) للألباني.

(٢) سورة النجم: (٣، ٤).

(٣) الأحزاب: (٢١).

(٤) الحشر: (٧).

(٥) النساء: (٥٩).

إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾ ﴾[١].

ومَن خالف أمرَه متعمِّدًا فقد هلك قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ ﴾[٢].

وفي السنَّة: بَيَّنَ النبيُّ ﷺ أنَّ طاعتَه من طاعة الله، وأنَّ مَن عصاه فقد عصى اللهَ فعن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللهَ»[٣].

وأنَّ مَن تمسَّك بالقرآن الكريم والسنَّة النبوية لن يَضِلَّ أبدًا فعن أبي هريرة ﷺ قال النبيُّ ﷺ: «تركْتُ فِيكُمْ شَيْئَيْنِ لَن تَضِلُّوا بَعْدَهُما: كِتَابَ الله وَسُنَّتِي وَلَن يَتفرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ»[٤].

ومن جملة ما جاء به النبيُّ ﷺ: ما جاء عنه ﷺ في أمور الطبِّ وما يتعلَّق به.

وقد جاء ما يدلُّ على أنَّ كلَّ ما يقوله ﷺ حقٌّ لا يُداخِله شكٌّ أو ريب، فعَن عَبْدِ الله بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «كُنتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِن رَسُولِ الله ﷺ أُرِيدُ حِفْظَهُ؛ فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ وقَالُوا: أَتَكتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ ورَسُولُ الله ﷺ بَشَرٌ يَتكَلَّمُ فِي الغَضَبِ وَالرِّضَا ؟! فَأَمْسَكْتُ عَنِ الكِتَابِ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ الله ﷺ: فَأَوْمَا بِأُصْبُعِهِ إِلَى فِيهِ فَقَالَ: «اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ما يَخْرُجُ مِنْهُ إِلاَّ حَقٌّ»[٥].

---

(١) الأحزاب: (٣٦).

(٢) النور: (٦٣).

(٣) أخرجه البخاري (١٣/ ١١١) رقم (٧١٣٧ـ فتح) ومسلم (١٢/ ٣١٩) رقم (١٨٤١ ـ نووي).

(٤) صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٩٣). والحديث صحَّحه الألباني في صحيح الجامع (١/ ٥٦٦) رقم (٢٩٣٧) وانظر الصحيحة (٤/ ٣٥٥) رقم (١٧٦١).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود في السنن (٤/ ٦٠) رقم (٣٦٤٦). والحديث صحَّحه الألباني في صحيح

فدلَّ هذا الحديث على أنَّ كلَّ مـا يقولُه النبيُّ ﷺ حقٌّ.

وهذا العموم مكتسَب من جهتين:

أ ـ فِعْلُ الصحابي في كتابة كلِّ شيء: «**كنتُ أكتبُ كلَّ شيء**».

ب ـ إقرارُه ﷺ، بل أمرهُ ﷺ بالكتابة: «**اكْتُبْ**» أمرٌ مطلق غير مقيَّد، ومع قوله ﷺ: «**مـا يَخْرُجُ مِنْهُ إلاَّ حَقٌّ**».

ومِمـا خرج من فمه ﷺ الشريف مـا جاء عنه ﷺ في الطبِّ ومـا يتعلَّق به.

ومِمـا يدلُّ على أنَّ الأحاديث الواردة عنه ﷺ في الطبِّ من الوحي الأمور التالية:

♦ **مـا جاء في بعض الألفاظ أنَّه ﷺ كان يأمرهم بفعل أمر يتعلَّق بالطبِّ:**

قال عبد اللطيف البغدادي (ت٦٢٩هـ): «الطبُّ من السنَّة القائمة؛ لأنَّه عليه السلام فَعَلَه وأَمَرَ به»[١] اهـ. **مثاله:** مـا روتْهُ أَمَةُ امرأةِ الزبير بن العوام رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا حُمَّ الزبيرُ أن نُبرِد له المـاءَ ونحدره عليه»[٢].

♦ **مـا جاء من أنَّ الله أنزل لكلِّ داء دواءً إلاَّ الموت:**

فعن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مـا أَنْزَلَ اللهُ دَاءً إلاَّ أَنزَلَ لَهُ شِفَاءً**»[٣].

قال الحافظ (ت ٨٥٢هـ): «المُرَاد بِالإِنزَالِ هُوَ إِنزَال عِلم ذَلِكَ عَلَى لِسَان المَلَك لِلنَّبِيِّ ﷺ مَثَلاً، أَوْ عَبَّرَ بِالإِنزَالِ عَن التَّقْدِير»[٤] اهـ. وقد بَيَّن ﷺ أنواعًا من هذه الأدوية وعلَّمها لأمَّته فكان بيانه ﷺ لهذه الأدوية بيانًا لبعض الأدوية التي نزلها الله.

أبي داود (٢/ ٤٠٨).

(١) «الطب من الكتاب والسنَّة» (١٧٩).

(٢) **حديث حسن لغيره:** أخرجه أبو سعيد الأشجّ في جزئه (١٢٣) رقم (٤٥) وعنه الترمذي في العلل الكبير (٢/ ٨٠٥ـ ٨٠٦)، وأخرجه ابن حبان في الثقات. والحديث قوَّاه الحافظ في الفتح (١٠/ ١٨٧).

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح (١٠/ ١٣٤) رقم (٥٦٧٨ـ فتح).

(٤) فتح الباري (١٠/ ١٣٥).

♦ **مـا جاء في بعض الأحاديث من الجزم بأنَّ دواءً فيه الشفاء:**

من ذلك مـا رواه أبو هُرَيْرَةَ عن رسول الله ﷺ قال: «**فِي الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ مِن كُلِّ دَاءٍ إلاَّ السَّامَ**»[١].

♦ **أنَّ الصحابة فهموا العموم في أحاديثه النبوية حتى المتعلِّقة بالطبِّ:**

قال ابن رجب (ت ٧٩٥هـ): «إذا صحَّت السنَّة بشيء وعمل بها الصحابة: فلا معدل عنها»[٢]. اهـ

مثاله: من ذلك مـا جاء عن أسمـاء رضي الله عنها أنَّها كانت تؤتى بالمرأة الموعوكة فتدعو بالمـاء فتصبُّه في جيبها وتقول: إنَّ رسول الله ﷺ قال: «**أَبْرِدُوهَا بِالمـاءِ؛ فَإِنَّهَا مِن فَيْحِ جَهَنَّمَ**»[٣].

♦ **أنَّ أهل العلم بالسنَّة عامَّةً أدخلوا أحاديث الطبِّ في كتبهم:**

بل قد ألَّف العلمـاء كتبًا باسم الطبِّ النبوي كـ«الطبِّ النبوي» لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) و«الطبِّ النبوي» لأبي جعفر المستغفري (ت ٤٣٢هـ) و«الطبِّ النبوي» لأبي عبد الله المقدسي (ت ٦٤٣هـ) و«الشفاء في الطب المسند عن السيِّد المصطفى» للتيفاشي (ت٦٥١ هـ) و«المنهج الروي والمنهل الروي في الطبِّ النبوي» لأبي الفضل السيوطي (ت ٩١١هـ)[٤].

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (١٠/ ١٤٣) رقم (٥٦٨٨ـ فتح) ومسلم في الصحيح (١٤/ ٢٩١ رقم (٢٢١٥ـ نووي).

(٢) فتح الباري (٧/ ٤٢٠).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنَّف (٥/ ٥٧) رقم (٢٣٦٦٩) وعنه مسلم في الصحيح (١٤/ ٢٨٥) رقم (٢٢١١ ـ نووي).

(٤) انظر هذه الكتب والتعريف بها وبغيرها في «كتاب الطب النبوي والعلم الحديث» (١/ ٢٧ ـ ١١١) لمحمود ناظم النسيمي.

♦ **أنَّ هذا القول يؤدِّي بنا إلى ضياع السنَّة:**

فباب الطبِّ من أمور الدنيا وباب الأطعمة من أمور الدنيا وباب المعاملات من أمور الدنيا وباب اللباس وهكذا دَوَالَيْكَ.

وقد جاءت أحاديث كثيرة في الطبِّ، قال السيوطي (ت ٩١١هـ): «الأحاديث المأثورة في علمه ﷺ بالطبِّ لا تُحصى وقد جُمع منها دواوين»[(١)]. اهـ

♦ **إذا كان هديه وفعله ﷺ العامُّ والخاصُّ متناسب وموافِق لِما يَنصَح به حُذَّاق الأطبَّاء أَلاَ يكون ما قاله ﷺ في الطبِّ من الوحي من باب أولى:**

قال عبد اللطيف البغدادي (ت ٦٢٩هـ): «إذا أنت تقريت الأحاديث المتضمِّنة للحكم ومصالح الدنيا والآخرة كاثرَت الفهم وأنارَت العقل ووسعت المعرفة وصغرت حكم الأولين والآخرين ونفحك منها عبق النبوءة وتراءى لك فيها عالم الملكوت»[(٢)]. اهـ

وقال ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ): «مَن تأمَّل هدي النبيِّ ﷺ وَجَدَه أفضل هدي يمكن حفظَ الصحَّة به فإنَّ حفظها موقوف على حُسْنِ تدبير المطعم والمشرب والملبس والمسكن والهواء والنوم واليقظة والحركة والسكون والمنكح والاستفراغ والاحتباس فإذا حصلت هذه على الوجه المعتدل الموافِق الملائم للبدن والبلد والسنِّ والعادة وكان أقرب إلى دوام الصحَّة أو غلبتها إلى انقضاء الأجل»[(٣)]. اهـ

وقال الدكتور نجيب الكيلاني: «إنَّ مفهوم الطبِّ النبوي مفهوم شامل يبعث على الدهشة ويدعو إلى الإعجاب؛ لأنَّنا حينما نقيس الطبَّ النبوي بالمقاييس العلمية

---

(١) «مرقاة المفاتيح» (٤/ ٤٩٣).

(٢) «كتاب الأربعين الطبية» (١٠٢).

(٣) «زاد المعاد» (٤/ ٢٠٤).

الحديثة في أُسُسِه العامَّة نجد أنفسنا أمـام إعجاز قاهر لكلِّ نوازع الشكِّ والتردّد. فالطبُّ النبوي يتمثَّل كلَّ مـا له علاقة بصحَّة الإنسان كالتغذية والنظافة والانحرافات العضوية والنفسية وبعض طرق العلاج وكافَّة النواحي البيئية والاجتمـاعية والشخصية وغيرها مِمـا يتعلَّق بالصحَّة العامَّة. ونحن إذا نظرنا في التعريف الحديث الذي وضَعَتْه منظمة الصحَّة العالمية عن مفهوم الصحَّة لوجدنا ذلك التعريف يؤكِّد أنَّ الإنسان الصحيح ليس هو السليم بدنِيًّا فحسب؛ لأنَّ صحَّة البدن جانب واحد من جوانب الصحَّة ومن ثمَّ لكي تكون الصحَّة في صورتها المثالية المكتملة لا بدَّ وأن تشتمل على سلامة النواحي البدنية والنفسية والعقلية والاجتمـاعية، في هذا الإطار العامِّ يتحدَّد مفهوم الصحة لدى تلك المنظمة الكبرى التي يديرها ويشرف عليها نخبة من كبار أطبَّاء العالم وأمهر الباحثين والخبراء في مجال الصحَّة(١). اهـ

♦ **أنَّ أقواله ﷺ أولى من أقوال غيره:**

قال ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) بعد ذكره لعلاج نبوي: «هذا العلاج من النبيِّ ﷺ من أفضل علاج هذا الداء ولو أنَّ بقراط أو جالينوس أو غيرهمـا وَصَفَ هذا الدواء لهذا الداء لخضعت له الأطبَّاء وعجبوا من كمـال معرفته»(٢). اهـ

وقال الغزالي (ت ٥٠٥هـ): «اعلم أنَّ مصباح السعادة اتباع السنَّة والاقتداء بالمصطفى ﷺ في مصادره وموارده وحركاته وسكناته حتى في هيئة أَكْلِه وقيامه وقعوده وكلامه قال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ﴾(٣)

(١) «في رحاب الطبِّ النبوي» (٨).
(٢) «زاد المعاد» (٤/ ١١٠).
(٣) الحشر: (٧).

وقال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[(١)]، وذلك شامل لجميع الآداب، فعليك أن تلبس السراويل قاعدًا، وتبتدئ باليمين في نعليك، وتأكل بيمينك، وكان بعضهم لا يأكل البطيخ لكونه لم ينقل كيفية أكل المصطفى صلَّى الله تعالى عليه وعلى آله وسلَّم له. فلا ينبغي التساهل في ذلك ويقال هذا مِما يتعلَّق بالعادات فلا معنى للاتباع فيه فإنَّ ذلك يغلق بابًا عظيمًا من أبواب السعادة»[(٢)]. اهـ

♦ **أنَّ بعض الأحاديث الطبِّية فيها ما يدلُّ صراحةً على أنَّها وحي فما الذي يفصل هذا عن هذا:**

من ذلك ما رواه أَنَس بن مالِكٍ عن رَسُول الله ﷺ: **«ما مَرَرْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي بِمَلإٍ إلاَّ قَالُوا يَا مُحمَّد مُرْ أُمَّتَكَ بِالحِجَامَةِ»**[(٣)].





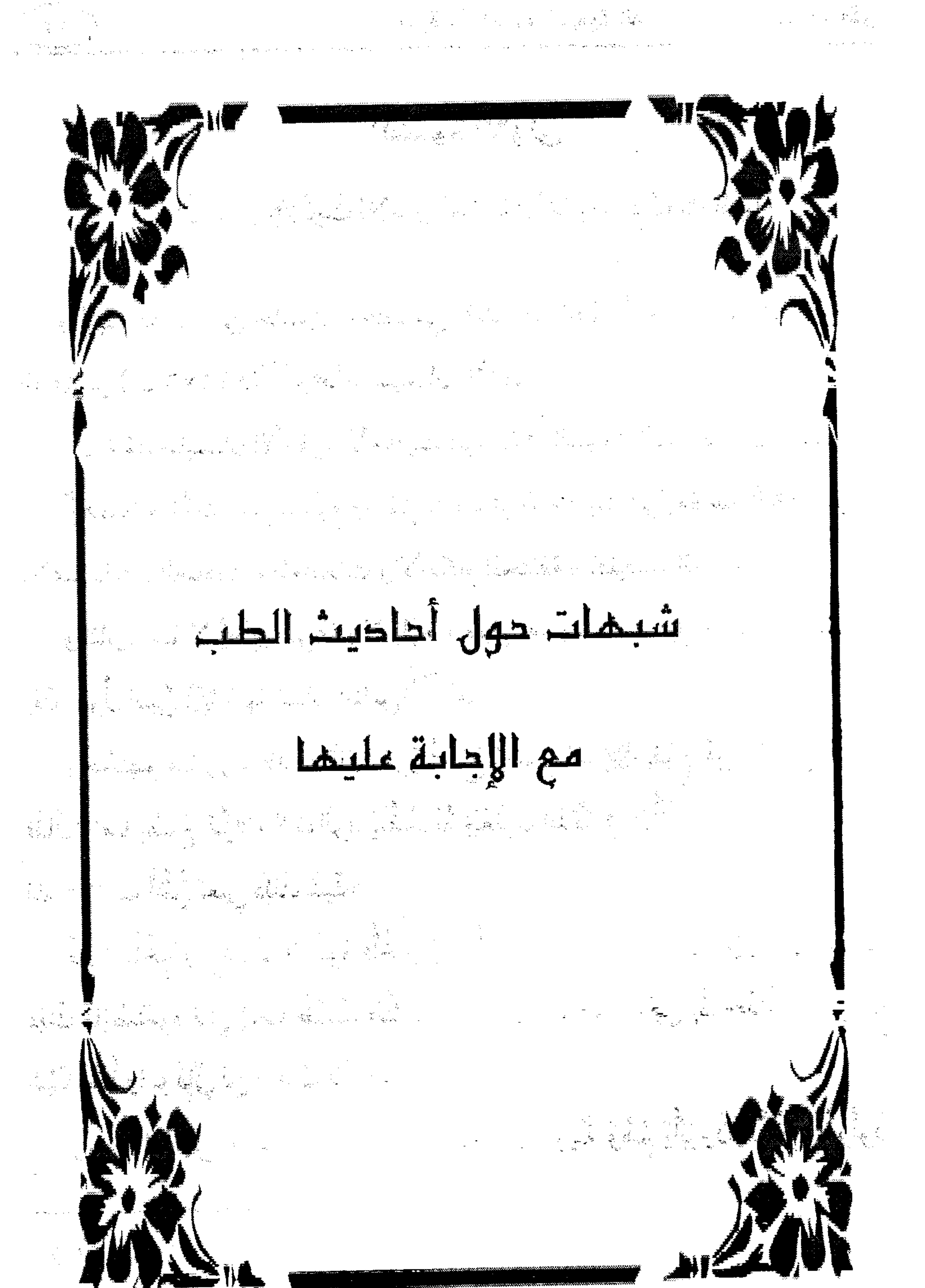
---

(١) آل عمران: (٣١).

(٢) «فيض القدير» (٤/ ٤٧٧).

(٣) صحيح: أخرجه ابن ماجه في السنن (٤/ ١٠٨) رقم (٣٤٧٩). وصحَّحه الألباني في صحيح ابن ماجه (٣/ ١٦٨).





شبهات حول أحاديث الطب

مع الإجابة عليها

الشبهة الأولى

أنَّ النبي ﷺ بُعِثَ للأمور العبادية الأُخْرَوِية ولم يُبعَث طبيبًا

وإليها ذهب ابن خلدون الحضرمي (ت ٨٠٨هـ)[١] وأحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (ت ١١٧٦هـ)[٢] ومحمَّد سليمـان الأشقر.

قال محمَّد سليمـان الأشقر: الأحاديث الواردة في الشؤون الطبية نوعان رئيسيان:

أوَّلهمـا: مـا يُعتبَر شرعًا يُتَّبَع ويُعمَل به كسائر الأحاديث الواردة عنه ﷺ في شؤون الاعتقادات والعبادات والمعاملات والأحكام المختلفة التكليفية والوضعية.

والثاني: مـا لا يُعتبَر شرعًا ولا يَلزَم العمل به، وسبيله سبيل الشؤون الدنيوية؛ يُعتبَر قولُ النبيِّ ﷺ فيها كسائر الناس»[٣] اهـ.

وحجَّتهم مـا رواه طَلحة قَالَ: مَرَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِقَوْمٍ عَلَى رُءُوسِ النَّخْلِ فَقَالَ: **«مـا يَصْنَعُ هَؤُلاءِ ؟ فَقَالُوا: يُلَقِّحُونَهُ يَجْعَلُونَ الذَّكَرَ فِي الأُنْثَى فَيَلقَحُ فقالَ رَسُولُ الله ﷺ: مـا أَظُنُّ يُغْنِي ذَلِكَ شَيْئًا»**.

قَالَ: فَأُخْبِرُوا بِذَلِكَ فَتَرَكُوهُ فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِذَلِكَ فَقَالَ: **«إِنْ كَانَ يَنفَعُهُمْ ذَلِكَ فَلْيَصْنَعُوهُ فَإِنِّي إِنَّمـا ظَنَنتُ ظَنًّا فَلا تُؤَاخِذُونِي بِالظَّنِّ وَلَكِنْ إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنِ اللهِ شَيْئًا فَخُذُوا بِهِ فَإِنِّي لَنْ أَكْذِبَ عَلَى اللهِ عزَّ وجلَّ»**[٤].

وعن رَافِعِ بن خَدِيجٍ قَالَ: قَدِمَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ المَدِينَةَ وَهُمْ يَأْبُرُونَ النَّخْلَ يَقُولُونَ

---

(١) «المقدمة» (٤٦٥).

(٢) «حجَّة الله البالغة» (١/ ٣٧١ـ ٣٧٢).

(٣) «مدى الاحتجاج» (٤١).

(٤) أخرجه مسلم في الصحيح (١٥/ ١٦٩) رقم (٢٣٦١ـ نووي).

يُلَقِّحُونَ النَّخْلَ فَقَالَ: «مـا تَصْنَعُونَ ؟ قَالُوا: كُنَّا نَصْنَعُهُ. قَالَ: لَعَلَّكُمْ لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا كَانَ خَيْرًا. تَرَكُوهُ فَنَفَضَتْ أَوْ فَنَقَصَتْ قَالَ: فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: إِنَّمـا أَنَا بَشَرٌ إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِن دِينِكُمْ فَخُذُوا بِهِ وَإِذَا أَمَرْتُكُم بِشَيْءٍ مِن رَأْيٍ فَإِنَّمـا أَنَا بَشَرٌ»(١).

ووجه الاستدلال أنَّ الطبَّ من أمور الدنيا فنحن أعلم بأمور دنيانا منه ﷺ !

وكذا احتجُّوا: بما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ يطوف في النخل بالمدينة فجعل الناس يقولون فيها وسق، فقال رسول الله ﷺ: فِيهَا كَذَا وَكَذَا، فقالوا: صدق الله ورسوله فقال رسول الله ﷺ: إِنَّمـا أَنَا بَشَرٌ، فَمـا حَدَّثْتُكُمْ عَنِ اللهِ فَهُوَ حَقٌّ، وَمـا قُلْتُ فِيهِ مِن قِبَلِ نَفْسِي فَإِنَّمـا أَنَا بَشَرٌ أُخْطِئُ وَأُصِيبُ»(٢).

الجواب عن الحديث الأول:

هذا الحديث لا حُجَّة لهم فيه بل هو حُجَّة عليهم؛ لأنَّ الصحابة رضي الله عنهم أجمعين فهموا من كلامه ﷺ أنَّه على العموم. والنبيُّ ﷺ لم يُنكِر عليهم هذا الفهم.

والنبيُّ ﷺ إنَّما أنكر عليهم عملهم بظنِّه المعارَض بما يعلمونه حيث قال ﷺ: «إِن كَانَ يَنفَعُهُمْ ذَلِكَ فَلْيَصْنَعُوهُ فَإِنِّي إِنَّمـا ظَنَنتُ ظَنًّا فَلا تُؤَاخِذُونِي بِالظَّنِّ».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): «لم ينههم ﷺ عن التلقيح لكن هم غلطوا في ظنِّهم أنَّه نهاهم»(٣) اهـ.

---

(١) أخرجه مسلم في الصحيح (١٥/ ١٦٩) رقم (٢٣٦٢ـ نووي)

(٢) حسن: أخرجه البزار في المسند (١/ ١١١) رقم (٢٠١ ـ كشف) وأخرجه أبو الشيخ في طبقاته (١/ ٤٢٥) رقم (٧٦) وعنه أبو نعيم في تاريخه (١/ ٣٠٤). وقال الهيثمي في المجمع (١/ ١٨٣): إسناده حسن إلاَّ أنَّ إسماعيل الأصبهاني شيخ البزار لم أرَ من ترجمه اهـ. وتعقَّبه الحافظ في «مختصر زوائد البزار» (١/ ١٣٨) بقوله: «قلتُ: هو الحافظ الشهير سمويه، ترجمه أبو نعيم في تاريخه ووثَّقه ابن مندة وأبو الشيخ وأبو نعيم وغيرهم». اهـ

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ١٢).

والجواب عنه من وجوه:

١ ـ أنَّ قوله ﷺ: «**ما يصنع هؤلاء**» وفي لفظ: «**ما تصنعون**» يدلُّ على أنَّ النبيَّ ﷺ لم يكن يعرف التلقيح من قبل؛ لأنَّ أهل مكة كان الغالب عليهم التجارة بخلاف أهل المدينة فأهل زرع ويدلُّ عليه حديث: «**أَيَنقُصُ الرَّطْبُ إِذَا يَبِسَ**»(١). وهذا يدلُّ على أنَّ المراد بقوله ﷺ: «**أَنتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنيَاكُمْ**». أي فيما لم يكن له به علم تامٌّ وخبرة تامَّة لا أنَّهم أعلم منه بالدنيا في عامَّة الأمور مطلقًا.

٢ ـ أنَّ قوله ﷺ: «**ما أَظُنُّ يُغْنِي ذَلِكَ شَيْئًا**» وقوله ﷺ: «**إِنَّما ظَنَنتُ ظَنًّا**» وقوله ﷺ: «**لَعَلَّكُمْ لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا**» يدلُّ على أنَّ قوله ﷺ كان ظنًّا وليس خبرًا متيَّقنًا أو جزمًا بشيء. قال النووي (ت ٦٧٦هـ): «لم يكن هذا القول خبرًا، وإنَّما كان ظنًّا كما بيَّنَتْه الروايات»(٢) اهـ.

٣ ـ أنَّ قوله ﷺ: «**فَلاَ تُؤَاخِذُونِي بِالظَّنِّ وَلَكِنْ إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنِ الله شَيْئًا فَخُذُوا بِهِ**» يبيِّن ما الذي نأخذ به وما الذي لا نأخذ به فمقتضى القسمة في هذا الحديث أنَّ كلَّ ما جزم به النبيُّ ﷺ فهو من عند الله، ويجب علينا الأخذ به، بخلاف ما ظنَّه ولم يجزم به فهو ليس من عند الله ولا يجب علينا الأخذ به بمقتضى الحديث.

٤ ـ وليست القسمة كما فهموها: أنَّ ما كان من أمور الدنيا مطلقًا فهو إلينا، وما كان من أمور الدين فهو إليه ﷺ(٣).

جواب آخر: أنَّ المراد أنَّهم أعلم بشؤون دنياهم فيما لم يبيِّنه النبيُّ ﷺ ولم يشرِّعه

---

(١) صحيح: أخرجه أبو داود في السنن (٣/ ٦٥٤) رقم (٣٣٥٩). وصحَّحه الألباني في «الإرواء» (١٩٩/٥).

(٢) «المنهاج» (١٥/ ١٧٠).

(٣) تلخَّص من مقال للأستاذ سامي السويلم بعنوان: «متى نكون أعلمَ بأمور دنيانا» بمجلَّة البيان (٣٧ ـ ٤٣).

لهم بل ترك الأمر إليهم وإلى علمهم بظاهر الحياة الدنيا. كما أنَّ هذا الفهم الخاطئ يَلزَم منه إهدار نصوص كثيرة وردت عنه ﷺ في مجالات مختلفة.

والجواب عن الحديث الثاني:

قال المعلمي (ت ١٣٨٦هـ): «إن صحَّ فكأنَّهم مَرُّوا بشجر مثمر فخرصوه يجربون حدسهم، وخرصها النبيُّ ﷺ فجاءت على خلاف خرصه. ومعلوم أنَّ الخرص حرز وتخمين، فكأنَّ الخارص يقول: أظنُّ كذا وخطأ الظنِّ ليس كذبًا والله أعلم»(١) اهـ.

قلتُ: الحديث حسن -إن شاء الله-، ويمكن أن يقال توضيحًا لكلام المعلمي رحمه الله تعالى: إنَّ قوله ﷺ: «**وَمـا قُلْتُ فِيهِ مِن قِبَلِ نَفْسِي**» أي بالظنِّ بقرينة سياق القصّة؛ حيث كانت في الخرص والتخمين وهما من الظنِّ.

وقولهم إنَّ النبيَّ ﷺ إنَّما بُعِثَ بالأمور العبادية دون الأمور الدنيوية: فهذا قول باطل؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ بُعِثَ لإصلاح أحوال الناس في معاشهم ومعادهم، قال ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) في ختام مسائل الطبِّ النبوي: «قد أتينا على جملة من أجزاء الطبِّ العلمي والعملي لعلَّ الناظر لا يَظفَر بكثير منها إلاَّ في هذا الكتاب وأريناك قرب ما بينها وبين الشريعة وأنَّ الطبَّ النبوي نسبةُ طبِّ الطبائعيين إليه أقلُّ من نسبة طبِّ العجائز إلى طبِّهم.

والأمر فوق ما ذكرناه وأعظم مِما وصفناه بكثير ولكن فيما ذكرناه تنبيه باليسير على ما وراءه ومَن لم يرزقه الله بصيرةً على التفصيل فليعلم ما بين القوة المؤيَّدة بالوحي من عند الله والعلوم التي رزقها الله الأنبياء والعقول والبصائر التي منحهم الله إيَّاها وبين ما عند غيرهم.

---

(١) «الأنوار الكاشفة» (٢٩).

ولعلَّ قائلاً يقول: ما لهدي الرسول وما لهذا الباب وذكر قوى الأدوية وقوانين العلاج وتدبير أمر الصحَّة ؟

وهذا من تقصير هذا القائل في فهم ما جاء به الرسول ﷺ فإنَّ هذا وأضعافه وأضعاف أضعافه من فهم بعض ما جاء به وإرشاده إليه ودلالته عليه وحسن الفهم عن الله ورسوله ﷺ مَنٌّ يَمُنُّ الله به على مَن يشاء من عباده.

فقد أوجدناك أصول الطبِّ الثلاثة في القرآن وكيف تُنكر أن تكون شريعة المبعوث بصلاح الدنيا والآخرة مشتملةً على صلاح الأبدان كاشتمالها على صلاح القلوب، وأنَّها مرشدة إلى حفظ صحَّتها ودفع آفاتها بطرق كلِّية قد وُكِّل تفصيلها إلى العقل الصحيح والفطرة السليمة بطريق القياس والتنبيه والإيماء، كما هو في كثير من مسائل فروع الفقه ولا تكن مِمَّن إذا جهل شيئًا عاداه.

ولو رُزِقَ العبد تطلُّعًا من كتاب الله وسنَّة رسوله وفهمًا تامًّا في النصوص ولوازمها لاستغنى بذلك عن كلِّ كلام سواه ولاستنبط جميع العلوم الصحيحة منه.

فمدار العلوم كلِّها على معرفة الله وأمره وخلقه.وذلك مسلَّم إلى الرسل -صلوات الله عليهم وسلامه- فهم أعلم الخلق بالله وأمره وخلقه وحكمته في خلقه وأمره.

وطبُّ أتباعهم أصحُّ وأنفع من طبِّ غيرهم وطبُّ أتباع خاتمهم وسيِّدهم وإمامهم محمَّد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أكمل الطبِّ وأصحِّه وأنفعه.

ولا يَعرِف هذا إلاَّ مَن عرف طبَّ الناس سواهم وطبَّهم، ثمَّ وازن بينهما فحينئذٍ يظهر له التفاوت، وهم أصحُّ الأمم عقولاً وفِطَرًا وأعظمهم علمًا وأقربهم في كلِّ شيء إلى الحقِّ؛ لأنَّهم خيرة الله من الأمم كما أنَّ رسولهم خيرتُه من الرسل والعلم الذي وهبهم إيَّاه والحلم والحكمة أمر لا يدانيهم فيه غيرهم وقد روى الإمام أحمد في

مسنده من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جدِّه ﷺ قال: قال رسول الله: «أَنتُمْ تُوفُونَ سَبْعِينَ أُمَّةً أَنتُمْ خَيْرَهَا وَأَكْرَمَهَا عَلَى الله»[١].

فظهر أثرُ كرامتها على الله -سبحانه- في علومهم وعقولهم وأحلامهم وفِطَرِهم، وهم الذين عرضت عليهم علوم الأمم قبلَهم وعقولهم وأعمالهم ودرجاتهم فازدادوا بذلك عِلمًا وحلمًا وعقولاً إلى ما أفاض الله -سبحانه وتعالى- عليهم من علمه وحلمه.

ولذلك كانت الطبيعة الدموية لهم والصفراوية لليهود والبلغمية للنصارى؛ ولذلك غلب على النصارى البَلاَدة وقلَّة الفهم والفِطْنَة، وغلب على اليهود الحزن والهمُّ والغمُّ والصَّغَار، وغلب على المسلمين العقل والشجاعة والفهم والنجدة والفرح والسرور.

وهذه أسرار وحقائق إنَّما يَعرِف مقدارها من حَسُنَ فهمُه ولطف ذهنه وغزر علمه وعَرفَ ما عند الناس وبالله التوفيق»[٢] اهـ.

وما يخبر به النبي ﷺ هو وحي من الله -عزَّ وجلَّ- لا عن تجربة وقياس؛ فإنَّ هذين يقعان لغير الأنبياء الموحَى إليهم صلوات الله عليهم وسلامه قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): «إذا خصَّ الله طبيبًا أو نحويًّا أو فقيهًا بما ميَّزه به على نظرائه لم يكن ذلك دليلاً على نُبوَّته، وإن كان خارقًا للعادة فإنَّ ما يقوله الواحد من هؤلاء قد علمه بسماع أو تجربة أو قياس وهي طرق معروفة لغير الأنبياء، والنبيُّ ﷺ قد عَلَّمَه

---

(١) حسن: أخرجه أحمد في المسند (٥/ ٥) والترمذي في السنن (٤/ ٢١١) رقم (٣٠٠١) وقال الترمذي: هذا حديث حسن اهـ. حسَّنه الأرناؤوط في تعليقه على «زاد المعاد» (٤/ ٤١٥) والألباني في صحيح الترمذي (٣/ ٢٠٥).

(٢) «زاد المعاد» (٤/ ٤١٣ ـ ٤١٤).

الله من الغيب الذي عصمه فيه من الخطأ ما لم يعلمه إلاَّ نبيٌّ مثله»[(١)] اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) أيضًا: «كلُّ ما قاله بعد النبوَّة وأُقِرَّ عليه ولم يُنسَخ فهو تشريع لكنَّ التشريع يتضمَّن الإيجاب والتحريم والإباحة ويدخل في ذلك ما دلَّ عليه من المنافع في الطبِّ فإنَّه يتضمَّن إباحة ذلك الدواء والانتفاع به فهو شرع؛ لإباحته، وقد يكون شرعًا؛ لاستحبابه»[(٢)] اهـ.

والقاعدة تنصُّ أنَّ الشيء إذا تردَّد بين الغالب والنادر حُمِل على الغالب فـ «إذا تردَّد الفعل بين أن يكون دنيويًّا أو دينيًّا حُمِل على الديني؛ لأنَّه الأكثر من أفعاله ﷺ»[(٣)].

❁❁❁❁

❁

(١) «النبوات» (٢٣).

(٢) «المجموع» (١٨/ ١١).

(٣) هذه القاعدة ذكرها محمَّد الأشقر في كتابه «مدى الاحتجاج» (٤٠).

الشبهة الثانية

أنَّ ما جاء به من الطبِّ هو مما تعلَّمه من طبِّ العرب، وليس من الوحي ﷺ

قال ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ): «للبادية من أهل العمران طبٌّ يبنونه في غالب الأمر على تجربة قاصرة على بعض الأشخاص متوارَثًا عن مشايخ الحيِّ وعجائزه، وربَّما يصحُّ منه البعض إلاَّ أنَّه ليس على قانون طبيعي ولا على موافقة المزاج، وكان عند العرب من هذا الطبِّ كثير، وكان فيهم أطباء معروفون كالحارث بن كلدة وغيره.

والطبُّ المنقول في الشرعيات من هذا القبيل، وليس من الوحي في شيء، وإنَّما هو أمر كان عاديًّا للعرب.

ووقع في ذكر أحوال النبيِّ ﷺ من نوع ذكر أحواله التي هي عادة وجبلَّة لا من جهة أنَّ ذلك [مشروع على ذلك](١) النحو من العمل»(٢) اهـ.

وهذه الشبهة فيما سبق رُدَّ عليها، ولكن أزيدُ الأمرَ وضوحًا ـ إن شاء الله تعالى ـ في كشف عوار هذا القول: فأقولُ مستعينًا بالله:

♦ **لا يُعلَم عن النبيِّ ﷺ أنَّه تَعلَّم الطبَّ:**

بل كان يرسل الطبيب إلى بعض الصحابة فعَن جَابِرٍ قَالَ بَعَثَ رَسُولُ الله ﷺ إِلَى [أبي بن كعب] طَبِيبًا فَقَطَعَ مِنْهُ عِرْقًا ثُمَّ كَوَاهُ عَلَيْهِ»(٣).

بل عائشة رضي الله عنها لم تقل إنَّها تعلَّمَت الطبَّ من النبيِّ ﷺ كما قال عُروَة

(١) سقط من طبعة دار الشعب واستدركته من الطبعة التونسية (٢/ ٦٢٠).

(٢) «مقدمة ابن خلدون» (٤٦٥).

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح (١٤/ ٢٧٩) رقم (٢٢٠٧ـ نووي)

ﷺ: «مـا رأيتُ أحدًا كان أعلمَ بالطبِّ من عائشة رضي الله عنها فقلتُ: يا خالة مِمَّن تعلَّمْتِ؟ قالت: كنتُ أسمع الناس يَنعت بعضهم لبعض فأحفظُه»[(١)].

♦ ومعلوم أنَّ مَن تعاطى أمرًا لا يعلَمُه أنَّه آثم بالإجماع:

عَنْ عبد الله بن عمرو أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ: «قَالَ مَن تَطَبَّبَ وَلا يُعْلَمُ مِنْهُ طِبٌّ فَهُوَ ضَامِنٌ»[(٢)].

قال عبد اللطيف البغدادي (ت ٦٢٩هـ): «هذا الحديث فيه حكم شرعي واحتياط على الناس سياسي؛ إذ في ذلك خطر شديد.

ومعناه: أنَّ مَن تعاطى فعلَ الطبِّ ولم يتقدَّم له في ذلك سابقةُ تجربة ولا مداولة الأعمال وخدمة الأطبَّاء، ومماشاة المجرِّبين فقتل فهو ضامن؛ لأنَّ غالبَ مَن هذه حالته أن يكون قد أقدم بالتهوُّر على ما لم يُقَلِّبه خُبرًا، يَحِقُّ لمثل هذا أن لا يغرِّر بالمهج. فأما مَن سبقت له بذلك تجارب فهو قَمِنٌ بالصواب وإن أخطأ فعن بذل الجهد الصناعي أو عن قصور الصناعة وعند ذلك لا يكون ملومًا عليه»[(٣)] اهـ.

وقال ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ): «الطبيب الجاهل إذا تعاطى علمَ الطبِّ وعمله ولم يتقدَّم له به معرفة فقد هجم بجهله على إتلاف الأنفس وأقدم بالتهوُّر على ما لم يَعلَمه؛ فيكون قد غَرَّر بالعليل، فيلزمه الضمان لذلك وهذا إجماع من أهل العلم»[(٤)] اهـ.

---

(١) أثر صحيح: أخرجه أبو نعيم في الطبِّ النبوي ومن طريقه الذهبي في النبلاء (٢/ ١٨٢). وصحَّح الأرناؤوط إسناده في تحقيقه للمسند (٤٠/ ٤٤٢).

(٢) حسن لغيره: أخرجه أبو داود في السنن (٤/ ٧١٠) رقم (٤٥٨٦).و الحديث حسَّنه الألباني في صحيح أبي داود (٣/ ١١٢) والصحيحة٢ (/ ٢٢٦).

(٣) «كتاب الأربعين الطبية» (٣٤).

(٤) «زاد المعاد» (٤/ ١٣٩).

♦ **ولو سلمنا ـ تنزُّلاً ـ بأنَّه تعلَّم طبَّ العرب سماعًا؛ فكيف يأتي بخصائص ودقائق وأصول في الطبِّ لا تأتي بمجرد السماع:**

قال ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) «زاد المعاد»: «كان من هديه ﷺ علاج الأبدان بما اعتادته من الأدوية والأغذية دون ما لم تعتَدْهُ وهذا أصل عظيم من أصول العلاج، وأنفع شيء فيه، وإذا أخطأه الطبيب أضرَّ المريضَ من حيث يظنُّ أنَّه ينفعه ولا يعدِل عنه إلى ما يجده من الأدوية في كتب الطبِّ إلاَّ طبيب جاهل؛ فإنَّ ملاءمة الأدوية والأغذية للأبدان بحسب استعدادها وقبولها.

ومَن تأمَّل العلاج النبوي رآه كلّه موافقًا لعادة العليل وأرضِه وما نشأ عليه.

فهذا أصل عظيم من أصول العلاج يجب الاعتناء به، وقد صرَّح به أفاضل أهل الطبِّ حتى قال طبيب العرب بل أطبّهم الحارث بن كلدة وكان فيهم كـ «بقراط» في قومه: «الحِمْيَة رأس الدواء والمعدة بيتُ الداء وعَوِّدوا كلَّ بدن ما اعتاد»[1] اهـ.

من ذلك ما جاء عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: دَخَلَ أَعْرَابِيٌّ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **هَل أَخَذَتْكَ أُمُّ مِلدَمٍ قَطُّ ؟** قَالَ: وما أُمُّ مِلدَمٍ ؟ قَالَ: **حَرٌّ يَكُونُ بَيْنَ الجِلدِ واللَّحْمِ.** قَالَ: ما وَجَدْتُ هَذَا قَطُّ ؟ قَالَ: **فَهَل أَخَذَكَ هَذَا الصُّدَاعُ قَطُّ ؟** قَالَ:وَما هَذَا الصُّدَاعُ ؟ قَالَ: **عِرْقٌ يَضْرِبُ عَلَى الإِنْسَانِ فِي رَأْسِهِ.** قَالَ: ما وَجَدْتُ هَذَا قَطُّ ؟ فَلَما وَلَّى قَالَ: **مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا»**[2].

♦ **بل قد أتى ﷺ بتعليل خارج عن الطبِّ البشري:**

---

(١) «زاد المعاد» (٤/ ١١٧).

(٢) إسناده حسن: أخرجه أحمد في المسند (١٤/ ١٢٣) رقم (٨٣٩٥) وهشام بن عمار في حديثه (٢٠٨) رقم (١٠٠) والبخاري في الأدب المفرد (١٧٤) رقم (٤٩٥) وقال عنه الألباني في صحيح الأدب المفرد (١٨٦): حسن صحيح.

من ذلك ما روته عائشة رَضِيَ الله عَنْهَا عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**الحُمَّى مِن فَيْحِ جَهَنَّمَ فَأَبْرِدُوهَا بِالمَاءِ**»[(١)].

ومن ذلك ما رواه عُمَرُ بن الخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**كُلُوا الزَّيْتَ وَادَّهِنُوا بِهِ فَإِنَّهُ مِن شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ**»[(٢)].

ومن ذلك ما رواه عُقْبَة بن عَامِرٍ الجُهَنِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لاَ تُكْرِهُوا مَرْضَاكُمْ عَلَى الطَّعَامِ فَإِنَّ اللهَ يُطْعِمُهُمْ وَيَسْقِيهِمْ**»[(٣)].

قال عبد اللطيف البغدادي (ت ٦٢٩هـ): ما أغزرَ فوائدَ هذه الكلمة النبوية، وما أجداها للأطبَّاء وذلك أنَّ المريضَ إذا عاف الطعام والشراب فذاك؛ لاشتغال طبيعتِه بمجاهدة مادَّة المرض أو سقوطِ شهوته لموت الحرارة الغريزية أو نقصانها، وكيف كان الأمر فلا ينبغي حينئذٍ إعطاؤه الغذاء في هذا الحَال[(٤)] «**فَإِنَّ اللهَ يُطْعِمُهُمْ وَيَسْقِيهِمْ**»[(٥)] اهـ.

وقال المازري (ت ٥٣٦هـ) معلِّقًا على حديث العجوة: «هذا مِما لا يُعقَل معناه في طريقة علم الطبِّ»[(٦)] اهـ.

♦ **بل قد أتى ﷺ بخلاف ما يعرفه الأطبَّاء:**

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٦/ ٣٣٠) رقم (٣٢٦٣ ـ فتح) ومسلم في الصحيح (١٤/ ٢٨٤) رقم (٢٢١٠ ـ نووي).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي في السنن (٤/ ٢٥١) رقم (١٨٥١) وصحَّحه الألباني في صحيح الترمذي (٢/ ٣١٨) رقم (١٨٥١).

(٣) حسن: أخرجه ابن ماجه في السنن (٤/ ٩١) رقم (٣٤٤٤) وحسَّنه الألباني في صحيح ابن ماجه (٣/ ١٦٠).

(٤) في الأصل: المجال والتصويب من حاشية السندي على سنن ابن ماجه (٤/ ٩١).

(٥) «كتاب الأربعين الطبية» (٤٢) وما بين المعكوفتين إستدركتُه من حاشية السندي على ابن ماجه.

(٦) «فتح الباري» (١٠/ ٢٤٠).

من ذلك ما رواه أبو هريرة ﷺ قال النبيُّ ﷺ: «**إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَنزِعْهُ فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَالأُخْرَى شِفَاءً**»(١).

قال ابن قيم الجوزية معلِّقًا على هذا الحديث: «هذا طبٌّ لا يهتدي إليه كبار الأطبَّاء وأئمَّتهم، بل هو خارج من مشكاة النبوَّة، ومع هذا فالطبيب العالم العارف الموفَّق يخضع لهذا العلاج ويُقرُّ لِمَن جاء به بأنَّه أكمل الخلق على الإطلاق، وأنَّه مؤيَّد بوحي إلهي خارج عن القوى البشرية(٢) اهـ.





(١) أخرجه البخاري في الصحيح (١٠/ ٢٥٠) رقم (٥٧٨٢_ فتح).
(٢) «زاد المعاد» (٤/ ١١٢).

الشبهة الثالثة

أنَّ العلاجات جُرِّبت فلم يُنتفع بها

لعلَّ شبهةَ مَن قال بهذا القول هو عدم حُسْنِ اعتقاده بأنَّها نافعة بإذن الله تعالى، قال ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) بعد ذكره دواء المعيون: «وهذا مِما لا يناله علاج الأطبَّاء ولا يَنتَفع به مَن أنكره، أو سَخِرَ منه، أو شكَّ فيه، أو فعله مجرِّبًا لا يعتقد أنَّ ذلك ينفعه»[(١)] اهـ.

فمن ذلك ما روتْهُ عائشة رضي الله عنها عن النبيِّ ﷺ قال: «**الحُمَّى مِن فَيْحِ جَهَنَّمَ فَأَبْرِدُوهَا بِالمَاءِ**»[(٢)].

قال الحافظ (ت ٨٥٢هـ): «قَالَ الخَطَّابِيُّ (ت ٣٨٨هـ) وَمَنْ تَبِعَهُ: اِعْتَرَض بَعْض سُخَفَاء الأَطِبَّاء عَلَى هَذَا الحَدِيث بِأَن قَالَ: اِغْتِسَال المَحْمُوم بِالمَاءِ خَطَر يُقَرِّبهُ مِن الهَلاك، لأَنَّهُ يَجْمَع المَسَامَّ وَيَحْقِن البُخَار وَيَعْكِس الحَرَارَة إِلَى دَاخِل الجِسْم فَيَكُون ذَلِكَ سَبَبًا لِلتَّلَفِ، قَالَ الخَطَّابِيُّ: غلط بَعْض مَن يُنسَب إِلَى العِلم فَانْغَمَسَ فِي المَاء لَمَا أَصَابَتْهُ الحُمَّى فَاحْتَقَنَتْ الحَرَارَة فِي بَاطِن بَدَنه فَأَصَابَتْهُ عِلَّة صَعْبَة كَادَتْ تُهْلِكهُ، فَلَما خَرَجَ مِنْ عِلَّته قَالَ قَوْلاً سَيِّئًا لا يَحْسُن ذِكْره، وَإِنَّما أَوْقَعَهُ فِي ذَلِكَ جَهْله بِمَعْنَى الحَدِيث»[(٣)].

وَالجَوَاب أَنَّ هَذَا الإِشْكَال صَدَرَ عَن صَدْر مُرْتَاب فِي صِدْق الخَبَر، فَيُقَال لَهُ أَوَّلاً مِنْ أَيْنَ حَمَلت الأَمْر عَلَى الاغْتِسَال وَلَيْسَ فِي الحَدِيث الصَّحِيح بَيَان الكَيْفِيَّة فَضْلاً عَنْ

---

(١) «زاد المعاد» (٤/ ١٧١).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (١٠/ ١٧٤) رقم (٥٧٢٥ ـ فتح) ومسلم في الصحيح (١٤/ ٢٨٤) رقم (٢٢١٠ ـ نووي).

(٣) انظر «أعلام الحديث» (٣/ ٢١٢٤) للخطابي.

إِخْتِصَاصِهَا بِالغُسْلِ، وَإِنَّمـا فِي الحَدِيث الإِرْشَاد إِلَى تَبْرِيد الحُمَّى بِالمـاءِ فَإِنْ أَظْهَرَ الوُجُود أَوْ اِقْتَضَتْ صِنَاعَة الطِّبِّ أَنَّ اِنْغِمـاس كُلِّ مَحْمُوم فِي المـاء أَوْ صَبِّه إِيَّاهُ عَلَى جَمِيع بَدَنه يَضُرّهُ فَلَيْسَ هُوَ المُرَاد، وَإِنَّمـا قَصَدَ ﷺ اِسْتِعْمـال المـاء عَلَى وَجْه يَنفَع، فَليُبْحَث عَن ذَلِكَ الوَجْه لِيَحْصُل الانتِفَاع بِهِ.

وأَوْلَى مـا يُحْمَل عَلَيْهِ كَيْفِيَّة تَبْرِيد الحُمَّى مـا صَنَعَتْهُ أَسْمـاء بِنت الصِّدِّيق، فَإِنَّهَا كَانَتْ تَرُشُّ عَلَى بَدَن المَحْمُوم شَيْئًا مِن المـاء بَيْن يَدَيْهِ وَثَوْبه فَيَكُون ذَلِكَ مِنْ بَاب النَّشْرَة المـأذُون فِيهَا، وَالصَّحَابِي وَلا سيمـا مثل أَسمـاء الَّتِي هِيَ مِمَّن كَانَ يُلازِم بَيْت النَّبِيِّ ﷺ أَعْلَم بِالمُرَادِ مِن غَيْرِهَا.

وَقَالَ المـازِرِي (ت ٥٣٦هـ)[(١)]: «ولا شَكَّ أَنَّ عِلم الطِّبِّ مِنْ أَكْثَر العُلُوم اِحْتِيَاجًا إِلَى التَّفْصِيل، حَتَّى أَنَّ المَرِيض يَكُون الشَّيء دَوَاءَهُ فِي سَاعَة ثُمَّ يَصِير دَاءً لَهُ فِي السَّاعَة الَّتِي تَلِيهَا، لِعَارِضٍ يَعْرِض لَهُ مِنْ غَضَب يَحْمِي مِزَاجه مَثَلاً فَيَتَغَيَّر عِلاجُه، وَمِثْل ذَلِكَ كَثِير، فَإِذَا فُرِضَ وُجُود الشِّفَاء لِشَخْصٍ بِشَيْءٍ فِي حَالَة مـا، لَمْ يَلزَم مِنْهُ وُجُود الشِّفَاء بِهِ لَهُ أَوْ بِغَيْرِهِ فِي سَائِر الأَحْوَال، وَالأَطِبَّاء مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ المَرَض الوَاحِد يَخْتَلِفُ عِلاجه بِاخْتِلافِ السِّنِّ وَالزَّمـان وَالعَادَة وَالغِذَاء المُتَقَدِّم وَالتَّأْثِير المـأْلُوف وَقُوَّة الطِّبَاع.

قَالُوا: وَعَلَى تَقْدِير أَن يُرِيد التَّصْرِيح بِالاغْتِسَالِ فِي جَمِيع الجَسَد ؟

فَيُجَاب بِأَنَّهُ يَحْتَمِل أَن يَكُون أَرَادَ أَنَّهُ يَقَع بَعْد إِقْلاع الحُمَّى، وَهُوَ بَعِيد.

وَيَحْتَمِل أَن يَكُون فِي وَقْت مَخْصُوص بِعَدَدٍ مَخْصُوص فَيَكُون مِن الخَوَاصّ الَّتِي اِطَّلَعَ ﷺ عَلَيْهَا بِالوَحْيِ، وَيَضْمَحِلُّ عِند ذَلِكَ جَمِيع كَلام أَهل الطِّبِّ.

قَالَ: وَيَحْتَمِل أَن يَكُون لِبَعْضِ الحُمَّيَات دُون بَعْض، فِي بَعْض الأَمـاكِن دُون بَعْض،

---

(١) انظر «المعلم» (٣/ ٩٩).

لِبَعْضِ الأَشْخَاص دُون بَعْض. وَهَذَا أَوْجَه. فَإِنَّ خِطَابه ﷺ قَدْ يَكُون عَامًّا وَهُوَ الأَكْثَر، وَقَدْ يَكُون خَاصًّا لَيْسَ عَامًّا لِجَمِيعِ أَهْل الأَرْض، فَهَذَا يَحْتَمِل أَنْ يَكُون مَخْصُوصًا بِأَهْلِ الحِجَاز وَما وَالاهُمْ إِذْ كَانَ أَكْثَر الحُمَّيَات الَّتِي تَعْرِض لَهُم مِن العَرَضِيَّة الحَادِثَة عَن شِدَّة الحَرَارَة، وَهَذِهِ يَنفعهَا المَاء البَارِد شُرْبًا وَاغْتِسَالاً، لأَنَّ الحُمَّى حَرَارَة غَرِيبَة تَشْتَعِل فِي القَلب وَتَنتَشِر مِنهُ بِتَوَسُّطِ الرُّوح وَالدَّم فِي العُرُوق إِلَى جَمِيع البَدَن، وهِيَ قِسْمَانِ: عَرَضِيَّة وَهِيَ الحَادِثَة عَنْ وَرَم أَوْ حَرَكَة أَوْ إِصَابَة حَرَارَة الشَّمْس أَوْ القَيْظ الشَّدِيد وَنَحْو ذَلِكَ، وَمَرَضِيَّة وَهِيَ ثَلاثَة أَنْوَاع، وَتَكُون عَنْ مَادَّة، ثُمَّ مِنْهَا ما يُسَخِّن جَمِيع البَدَن، فَإِن كَانَ مَبْدَأ تَعَلُّقهَا بِالرُّوحِ فَهِيَ حُمَّى يَوْم لأَنَّهَا تَقَع غَالِبًا فِي يَوْم وَنِهَايَتهَا إِلَى ثَلاثَة، وَإِن كَانَ تَعَلُّقها بِالأَعْضَاءِ الأَصْلِيَّة فَهِيَ حُمَّى دِقّ وَهِيَ أَخْطَرهَا، وَإِن كَانَ تَعَلُّقهَا بِالأَخْلاطِ سُمِّيَتْ عَفَنِيَّة وَهِيَ بِعَدَدِ الأَخْلاط الأَرْبَعَة، وَتَحْت هَذِهِ الأَنْوَاع المَذْكُورَة أَصْنَاف كَثِيرَة بِسَبَبِ الإِفْرَاد وَالتَّرْكِيب.

وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَيَجُوز أَن يَكُون المُرَاد النَّوْع الأَوَّل فَإِنَّهَا تَسْكُن بِالانْغِمَاسِ فِي المَاء البَارِد وشُرْب المَاء المُبَرَّد بِالثَّلج وَبِغَيْرِهِ ولا يَحْتَاج صَاحِبهَا إِلَى عِلاج آخَر»[1] اهـ.

وقد تكون هناك أمور منعت من الانتفاع بهذا العلاج ومن هذه الأمور:

♦ **الاستعجال في الشفاء** فالعلاج يتطلَّب الاستمرار وعدم الاستعجال بالنتائج قبل أوانها:

من ذلك قصَّة صاحب العسل حيث تخلَّف العلاجُ لمانع في الجسد وذلك فيما رواه أَبو سَعِيدٍ الخُدْرِيّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَخِي اسْتَطْلَقَ بَطْنُهُ، **فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «اسْقِهِ عَسَلاً**. فَسَقَاهُ ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: إِنِّي سَقَيْتُهُ عَسَلاً، فَلَمْ يَزِدْهُ إِلاَّ

---

(١) «فتح الباري» (١٠/ ١٧٦).

اسْتِطْلاقًا، فَقَالَ لَهُ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ جَاءَ الرَّابِعَةَ فَقَالَ: اسْقِهِ عَسَلاً، فَقَالَ: لَقَدْ سَقَيْتُهُ فَلَمْ يَزِدْهُ إِلاَّ اسْتِطْلاقًا، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «صَدَقَ اللهُ وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ فَسَقَاهُ فَبَرَأَ»(١).

قال الموفَّق عبد اللطيف البغدادي (ت٦٢٩هـ): «العسل فيه جَلاَء للرطوبات فلما أخذ العسل جَلاَ تلك الرطوبة فأخذوها فحصل البرء، وكذلك حصل كثرة الإسهال به في المرَّة الأولى والثانية»(٢) اهـ.

♦ **الإكثار أو الإقلال في قدر كمِّية الدواء لا يعطي النتيجة المطلوبة:**

قال ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ): «علَّق النبيُّ ﷺ الشفاءَ على مصادفة الدواء للداء؛ فإنَّه لا شيء من المخلوقات إلاَّ له ضدٌّ، وكلُّ داء له ضدٌّ من الدواء يعالَج بضدِّه، فعلَّق النبيُّ ﷺ البُرْءَ بموافقة الداء للدواء.

وهذا قدر زائد على مجرَّد وجوده؛ فإنَّ الدواء متى جاوز درجة الداء في الكيفية، أو زاد في الكمِّية على ما ينبغي، نقله إلى داء آخر، ومتى قصر عنها لم يَفِ بمقاومته وكان العلاج قاصرًا، ومتى لم يقع المداوي على الدواء أو لم يقع الدواء على الداء لم يحصل الشفاء، ومتى لم يكن الزمان صالحًا لذلك الدواء لم ينفع ومتى كان البدن غير قابل له أو القوَّة عاجزة عن حمله أو ثَمَّ مانع يمنع من تأثيره لم يحصل البرء لعدم المصادفة، ومتى تمَّت المصادفة حصل البرء بإذن الله»(٣) اهـ.

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (١٠/ ١٣٩) رقم (٥٦٨٤ ـ فتح) ومسلم في الصحيح (١٤/ ٢٩٢) رقم (٢٢١٧ ـ نووي).
(٢) «الطبُّ من الكتاب والسنَّة» (١٣٣).
(٣) «زاد المعاد» (٤/ ١٤).

♦ **عدم الفهم للنصِّ النبوي يُعطِّل فائدته:**

قال المـازري (ت ٥٣٦هـ): «**لسنا نستظهر على قول النبيِّ ﷺ بأن تُصدقَه الأطبَّاء،** بل لو كذَّبوه لكذَّبناهم وكفَّرناهم وصدَّقناه ﷺ حتى يؤخَذ بالمشاهدة بصحَّة مـا قالوه فنفتقر حينئذ إلى تأويل كلامه ﷺ وتخريجه على مـا يصحُّ إذ قامت الدِّلالة على أنَّه لا يكذب»[1] اهـ.

♦ **وقد يكون المـانع لجهة أخرى غير الدواء:**

قال عبد اللطيف البغدادي (ت ٦٢٩هـ): «قد يحضر ويمنع مـانع من جهة المريض أو الوقت أو معنى آخر»[2] اهـ.





---

(١) «المعلم» (٣/ ٩٩).

(٢) «كتاب الأربعين الطبية المستخرجة من سنن ابن مـاجه وشرحها» (٢٩).

الشبهة الرابعة

أنَّ الأحاديث الطبِّية مخالِفة لقول الأطبَّاء

وهذه شبهة قد تَرِدُ على الأحاديث النبوية في الطبِّ وتسمع من بعض الناس:

والجواب عنها:

♦ **أنَّ الأطبَّاء والباحثين عامَلوا الأحاديث النبوية على أنَّها وحي:**

قال العلاّمة الطبيب عبد اللطيف البغدادي (ت ٦٢٩هـ) معلِّقًا على حديث الحبَّة السوداء شفاء من كلِّ داء: «يجوز أن يكونَ لهذا الدواء هذه الصلاحية وهو في علم الله تعالى وفي علم رسول الله ﷺ كذلك وامتنع عِلمُ ذلك لنا وما أفتاك ﷺ هو ما اختاره: «**أَنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيِ الذُّبَاب سُمًّا وَفِي الآخَرِ شِفَاءً**» ومثل هذا كثير وهذه الأخبار من معجزاته ﷺ»[(١)] اهـ.

وقال الدكتور نجيب الكيلاني: «الحقُّ أنَّ الطبَّ النبوي جانب من جوانب الإعجاز التي يزخر بها ديننا الحنيف.

إنَّ مفهوم الطبِّ النبوي مفهوم شامل يبعث على الدهشة ويدعو إلى الإعجاب؛ لأنَّنا حينما نقيس الطبَّ النبوي بالمقاييس العلمية الحديثة في أسسه العامَّة نجد أنفسنا أمام إعجاز قاهر لكلِّ نوازع الشكِّ والتردُّد»[(٢)] اهـ.

---

(١) «الطبُّ من الكتاب والسنَّة» (٨٨) وانظر منه (٣٢، ١٢٠، ١٣٥، ١٥٣).

(٢) «في رحاب الطبِّ النبوي» (٦ ـ ٨). وأذكر بعض المؤلَّفات الحديثة المتعلِّقة بالطبِّ النبوي وما يتعلَّق به: «الصيدلية المحمَّدية» تأليف أحمد رجب محمَّد، «الحقائق الطبية في الإسلام» تأليف: عبد الرزاق الكيلاني، «الإعجاز العلمي في الحديث النبوي الشريف» تأليف: عبد الرحيم مارديني، «الشفاء بالحبَّة السوداء بين الإعجاز النبوي والطبِّ الحديث» تأليف: حسان شمسي باشا، «من أوجه الإعجاز العلمي في حديث الحبة السوداء شفاء من كلِّ داء» تأليف: أحمد القاضي وقنديل، «الطبُّ الوقائي النبوي» تأليف: محمود الحاج =

♦ **أنَّ الأطبَّاء الكفَّار شهدوا بعظمة مـا جاء به ﷺ:**

قال الدكتور تُرنُو [turner]: «إنَّ الطبَّ الإسلامي لم يُعطَ له من الأهمِّية مـا يستحقُّها. وأنَّ غور فوائده العظيمة لم يسبر بَعدُ تمـامًـا حتى يومنا هذا»[1] اهـ.





= قاسم محمَّد، «علم الأجنَّة في ضوء القرآن والسنَّة» وهو عبارة عن مجموعة من الأبحاث صادرة عن هيئة الإعجاز بالرابطة، «الإعجاز العلمي في القرآن والسنَّة في الارتفاعات العالية والإحساس بالألم» تأليف: المغربي وغيره، «من أوجه الإعجاز العلمي في اللبن ومكوناته» تأليف: علي الشحات وغيره، «من أوجه الإعجاز العلمي في مجال العدوى والطبِّ الوقائي» تأليف: هيئة الإعجاز العلمي بالرابطة، «أسرار الختان تتجلَّى في الطبِّ الحديث» تأليف: حسان شمسي باشا، «الخمر داء وليست بدواء» تأليف: شبيب بن علي الحاضري، «التداوي بالحجامة في الإسلام» تأليف: محمَّد داود الرفاعي، «الحجامة أنفع مـا تداوى بها الناس» تأليف: محمَّد عبد الرحيم، «التداوي بالحجامة بين الطبِّ والشرع» تأليف: علي عبد العزيز موسى، «السواك بين الشرع والطب» تأليف: منيرة التركي.

(١) من تقدمة الدكتور الشطي (٦) على كتاب «معجزات في الطبِّ للنبي العربي ﷺ» للدكتور محمَّد السيوطي.

الشبهة الخامسة

أنَّ الأحاديث الطبِّية مخالِفة للاكتشافات الحديثة

وهذه شبهة يُردِّدها بعض المخدوعين بالحضارة الأوروبية والجواب عنها بما سبق مع إضافة ما يلي:

♦ **أنَّ الاكتشافات العصرية أكَّدت صحَّة الأحاديث وقد حارت عقول الأطبَّاء قديمًا وحديثًا لِما جاء به الرسول ﷺ.**

♦ **أنَّ كثيرًا من الأطبَّاء الكفَّار قد أسلموا لَمَّا وقفوا على أحاديث المصطفى ﷺ في الطبِّ وغيره.**

♦ **أنَّ الأحاديث النبوية يقينيات والاكتشافات الطبيبة ظنِّيات فكيف يُقدَّم الظنُّ على اليقين.**

قال ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ): ليس طبُّه ﷺ كطبِّ الأطبَّاء، فإنَّ طبَّ النبيِّ ﷺ متيقَّن قطعي إلهي، صادر عن الوحي، ومشكاة النبوَّة، وكمال العقل. وطبُّ غيره أكثره حدسٌ وظنون وتجارب»[1] اهـ.

قال ابن أبي جمرة (ت ٥٩٩هـ) معلِّقًا على حديث الحبَّة السوداء: «تكلَّم الناس في هذا الحديث وخصُّوا عمومه وردُّوه إلى قول أهل الطبِّ والتجربة ولا خفاء بغلط قائل ذلك؛ لأنَّا إذا صدَّقنا أهل الطبِّ ومدارُ علمهم غالبًا إنَّما هو على التجربة التي بناؤها على ظنٍّ غالب، فتصديق مَن لا ينطق عن الهوى أولى بالقبول من كلامهم»[2] اهـ.

---

(١) «زاد المعاد» (٤/ ٣٦).

(٢) «فتح الباري» (١٠/ ١٤٥).

وقال الطبيب محمَّد سعيد السيوطي في ردِّه على مَن ضعَّف حديث الذبابة: «خَطَأُ هؤلاء ناشئٌ عن أنَّ العلوم الطبِّيَّة تجريبية فهي عُرضَة للتبدُّل وغير ثابتة ولذا نَدِمَ مَن حكَّم العقل في الشرع؛ لأنَّ الشرع فوق العقل»[1] اهـ.

مع أنَّ الواجب على المسلم ألَّا يشكَّ فيما قاله ﷺ ولا يحتاج إلى شهادة الاكتشافات العصرية:

قال المازري (ت ٥٣٦هـ): «لسنا نستظهر على قول النبي ﷺ بأن تصدِّقه الأطبَّاء بل لو كذَّبوه لكذَّبناهم وكفَّرناهم وصدَّقناه ﷺ حتى يؤخَذ بالمشاهدة بصحَّة ما قالوه فنفتقر حينئذ إلى تأويل كلامه ﷺ وتخريجه على ما يصحُّ إذ قامت الدِّلالة على أنَّه لا يكذب»[2] اهـ.

وقال التُّوْرِبِشْتي (ت ٦٦١هـ تقريبًا): «أيَّة حاجة بنا إلى الاستشهاد على ما أخبر عنه الصادق المصدوق ﷺ لو لا الحذر من اضطراب الطبائع والشفقة على عقائد ذوي الأوضاع الواهية وإلى الله اللجأ ومنه العصمة والنجاء»[3] اهـ.





(١) «معجزات في الطبِّ للنبيِّ العربي ﷺ» (٦٥).
(٢) «المعلم» (٣/ ٩٩).
(٣) «مراعاة المفاتيح» (٤/ ٣٤٠) لملا علي قاري.

الخاتمة

وفي ختام البحث أحمدُ الله سبحانه وتعالى أن وفَّقني لإنهاء هذا العمل، كما وفَّقني لابتدائه. ولعلَّ من أهمِّ الأمور التي أكَّدَتها هذه الدراسة من خلال هذا البحث ما يلي:

١ ـ أهمِّية الرجوع إلى الكتاب والسنَّة وفهم السلف الصالح في مسائل الشرع والدين.

٢ ـ أنَّ أحاديث النبيِّ ﷺ حُجَّة بنفسها في العقائد والأحكام والمعاملات وغيرها.

٣ ـ أنَّ ما ذَكَرَه ﷺ على باب الظنِّ ليس من الوحي.

٤ ـ أنَّ أحاديث الطبِّ وما يتعلَّق بها من الوحي وهي دالَّة على صدقه ﷺ، وأنَّ النبيَّ ﷺ لم يتعلَّم الطبَّ من أحد وإنَّما هو الوحي.

٥ ـ وأنَّ أقواله وأفعاله ﷺ الخاصَّة والعامَّة موافِقة لِما عليه الأطباء.

٦ ـ فقه حديث: «**أَنتُمْ أَعْلَمَ بِأُمُورِ دُنيَاكُمْ**» وأنَّ المراد به في الأمور الظنِّية التي لم يُجزَم فيها بالقول، أو أنَّ المراد: فيما لم أُخبِركُم فيه بشيء.

٧ ـ أنَّ تقديم الاكتشافات العصرية على الأحاديث النبوية هو من باب تقديم الظنِّ على اليقين وهذا باطل عند العقلاء.

٨ ـ أنَّ عدم انتفاع المريض بالعلاج النبوي لا يدلُّ على عدم صدقه ﷺ أو أنَّ الأحاديث ليست بحجَّة.

٩ ـ وأنَّ عدم الانتفاع بالعلاج النبوي يرجع إلى أسباب عدَّة منها:

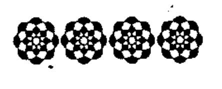
ـ الاستعجال في الشفاء.

ـ الإكثار أو الإقلال في قدر كمية الدواء لا يعطي النتيجة المطلوبة.

ـ عدم الفهم للنصِّ النبوي يُعطِّل فائدتَه.

ـ وقد يكون المـانع لجهة أخرى غير الدواء.

والحمد لله أوَّلاً وآخِرًا وظاهرًا وباطنًا. وصلَّى الله وسلَّم على محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم.





الفهارس العامة

❁ فهرس المصادر والمراجع.

❁ فهرس الآيات القرآنية.

❁ فهرس الأحاديث والآثار.

❁ فهرس الموضوعات.

قائمة المصادر والمراجع

♦ **القرآن الكريم** طبعة مجمع الملك فهد بن عبد العزيز لطباعة القرآن الكريم بالمدينة النبوية، بالمملكة العربية السعودية.

♦ **الأدب المفرد** تأليف: محمَّد بن إسماعيل البخاري خرَّج أحاديثه محمَّد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ) دار البشائر الإسلامية ـ بيروت.

♦ **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري** تأليف: حمد بن محمَّد الخطابي (ت ٣٨٨هـ) تحقيق: الأمير الدكتور: محمَّد بن سعد آل سعود الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ) مطابع جامعة أم القرى.

♦ **الأنوار الكاشفة لِما في كتاب «أضواء على السنَّة» من الزلل والتضليل والمجازفة** تأليف: عبد الرحمن المعلمي ط: عالم الكتب، الثالثة (١٤٠٣هـ).

♦ **الثقات** تأليف: محمَّد بن حبان البستي تحت إشراف: محمَّد خان الطبعة الأولى: (١٤٠٣هـ) مطبعة دائرة المعارف ـ الهند.

♦ **الجامع المختصر من السنن ومعرفة الصحيح من المعلول وما عليه العمل** تأليف: محمَّد ابن عيسى الترمذي تحقيق: أحمد شاكر وغيره، تصوير: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

♦ **حجَّة الله البالغة** تأليف: شاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (ت ١١٧٦هـ) تحقيق: محمَّد شريف سكر الطبعة الثانية عام ١٤١٣هـ دار إحياء العلوم ـ بيروت.

♦ **الحقائق الطبية في الإسلام** تأليف: عبد الرزاق الكيلاني الطبعة الأولى

(١٤١٧هـ)، دار القلم ـ بيروت.

♦ **ذكر أخبار أصبهان** تأليف: أبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب الإسلامي.

♦ **زاد المعاد في هدي خير العباد** تأليف: محمَّد بن أبي بكر الدمشقي تحقيق: الأرناؤوط الطبعة الثالثة عشر (١٤٠٦هـ)، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

♦ **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها** تأليف: محمَّد ناصر الدين الألباني ت هـ الطبعة الأولى (١٤١٧هـ) مكتبة المعارف ـ الرياض.

♦ **السنن** تأليف: محمَّد بن يزيد بن ماجه القزويني تحقيق: فواز زمرلي وخالد السبع، ط: دار الريان، القاهرة الأولى (١٤٠٧هـ).

♦ **سنن أبي داود السجستاني** تحقيق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ)، دار الحديث ـ بيروت.

♦ **الشفاء بالحبة السوداء بين الإعجاز النبوي والطب الحديث** تأليف: حسان شمسي باشا، الطبعة الأولى (١٤١١هـ)، مكتبة السوادي جدة.

♦ **صحيح سنن ابن ماجه** تأليف: محمَّد ناصر الدين الألباني الطبعة الأولى، مكتب التراث.

♦ **صحيح سنن أبي داود** تأليف: محمَّد ناصر الدين الألباني الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ) مكتب التراث.

♦ **صحيح سنن الترمذي** تأليف: محمَّد ناصر الدين الألباني الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ) مكتب التراث.

♦ **الصيدلية المحمَّدية** تأليف: أحمد رجب محمَّد تحقيق: أبي مصعب البدري، دار الفضيلة ـ القاهرة.

♦ **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها** تأليف: عبد الله بن حيان أبي الشيخ

الأصبهاني، تحقيق: عبد الغفور البلوشي الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ)، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

♦ **الطب النبوي للذهبي** ت هـ الطبعة الأولى عام (١٣٨٠هـ) مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر.

♦ **الطب النبوي والعلم الحديث** تأليف: محمود ناظم النسيمي، الطبعة الرابعة (١٤١٧هـ) مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

♦ **الطب والأطباء في الأندلس الإسلامية دراسة وتراجم ونصوص** تأليف وتحقيق: محمَّد العربي الخطابي الطبعة الأولى (١٩٨٨م) ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت.

♦ **الطب والأطباء في مختلف العهود الإسلامية** تأليف: محمود دياب. المطبعة الفنية الحديثة ـ مكتبة الأنجلو الحديثة.

♦ **الطب الوقائي** تأليف: محمود الحاج قاسم محمَّد الطبعة الأولى عام (١٤٠٨هـ) مكتبة بسام العراق ـ الموصل.

♦ **فتح الباري شرح صحيح البخاري** تأليف: ابن رجب الحنبلي، تحقيق: جماعة من الباحثين الطبعة الأولى: (١٤١٧هـ) مكتبة الغرباء– المدينة.

♦ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري** تأليف: الحافظ ابن حجر تحقيق: الخطيب وتعليق الشيخ ابن باز، طبعة دار المعرفة – بيروت.

♦ **في رحاب الطب النبوي** تأليف: نجيب الكيلاني الطبعة الثانية عام (١٤٠٢هـ) مؤسسة الرسالة – بيروت .

♦ **فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير** تأليف: محمَّد عبد الرؤوف المناوي هـ تحقيق: أحمد عبد السلام الطبعة الأولى عام (١٤١٥هـ) دار الكتب العلمية ـ بيروت.

♦ **كشف الأستار عن زوائد البزار** تأليف: نور الدين علي الهيثمي تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ)، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

♦ **متى نكون أعلم بأمور دنيانا**: للأستاذ سامي السويلم، مقالة بمجلة البيان العدد (٢٠) محرَّم عام (١٤١٠هـ).

♦ **مجمع الزوئد ومنبع الفوائد** تأليف: نور الدين على الهيثمي باعتناء: حسام الدين المقدسي، ط (١٤٠٦هـ) مؤسسة المعارف ـ بيروت.

♦ **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمَّد** بن قاسم النجدي، مكتبة ابن تيمية ـ مصر.

♦ **مختصر زوائد مسند البزار** تأليف: الحافظ ابن حجر تحقيق: صبري أبو ذر الطبعة الثالثة (١٤١٤هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت.

♦ **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح** تأليف: على بن سلطان محمَّد القاري ت هـ مطبعة دار إحياء التراث الإسلامي ـ بيروت.

♦ **المسند للإمام أحمد** طبعتان: طبعة المكتب الإسلامي والإشارة لها بالجزء والصفحة.

طبعة مؤسسة الرسالة والإشارة لها برقم الحديث مع الجزء والصفحة.

♦ **معالم السنن** تأليف: حمد بن محمَّد الخطابي ت ٣٨٨هـ تحقيق:أحمد شاكر وحامد الفقي طبعة دار المعرفة بيروت.

♦ **معجزات في الطب للنبي العربي** تأليف: محمَّد سعيد السيوطي (ت ١٩٦٦م) الطبعة الأولى عام (١٤٠٤هـ) مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

♦ **المعلم بفوائد مسلم** تأليف: محمَّد بن علي المازري (ت ٥٣٦هـ) تحقيق: محمَّد الشاذلي النيفر الطبعة الثانية عام (١٩٩٢م) دار الغرب الإسلامي ـ بيروت.

♦ **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم** تأليف: أحمد بن عمر القرطبي (ت ٦٥٦هـ) تحقيق: محي الدين مستو وغيره الطبعة الأولى عام (١٤١٧هـ) دار ابن كثير ـ بيروت.

♦ **المقدمة** تأليف: عبد الرحمن بن محمَّد بن خلدون الحضرمي طبعة دار الشعب ـ مصر.

♦ **المقدمة** تأليف: عبد الرحمن بن محمَّد بن خلدون الحضرمي طبعة عام (١٩٨٤م) الدار التونسية ـ مكتبة المدينة المنورة.

♦ **من أوجه الإعجاز العلمي في حديث «الحبة السوداء شفاء من كلّ داء»** تأليف: أحمد القاضي وأسامة قنديل الطبعة الثانية (١٤٢١هـ)، رابطة العالم الإسلامي ـ مكة.

♦ **موسوعة الإعجاز العلمي في الحديث النبوي الشريف** تأليف: عبد الرحيم مارديني، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ) دار المحبة ـ دمشق.

♦ **النبوات** تأليف: أحمد بن عبد السلام ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ) طبعة دار القلم ـ بيروت.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	اسم السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾	سورة آل عمران (٣١)	١١
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾	سورة النساء (٥٩)	٥
﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾	سورة النور (٦٣)	٦
﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾	سورة الأحزاب (٢١)	٥
﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا﴾	سورة الأحزاب (٣٦)	٥
﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾	سورة النجم (٣، ٤)	٥
﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾	سورة الحشر (٧)	٥، ١٠





فهرس الأحاديث والآثار

النص	الراوي	الصفحة
ما أظن يغني ذلك شيئا	طلحة	١٤، ١٦
ما رأيت أحدا كان أعلم بالطب	(أثر) عروة	٢٢
ما مَرَرْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي بِمَلإٍ إلاَّ قالُوا	أنس	١١
مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ الله وَمَنْ عَصَانِي	أبو هريرة	٦
مَنْ تَطَبَّبَ وَلا يُعْلَمُ مِنْهُ طِبٌّ	عبد الله بن عمرو	٢٢
هَل أَخَذَتْكَ أُمُّ مِلدَمٍ قَطُّ ؟	أبو هريرة	٢٣

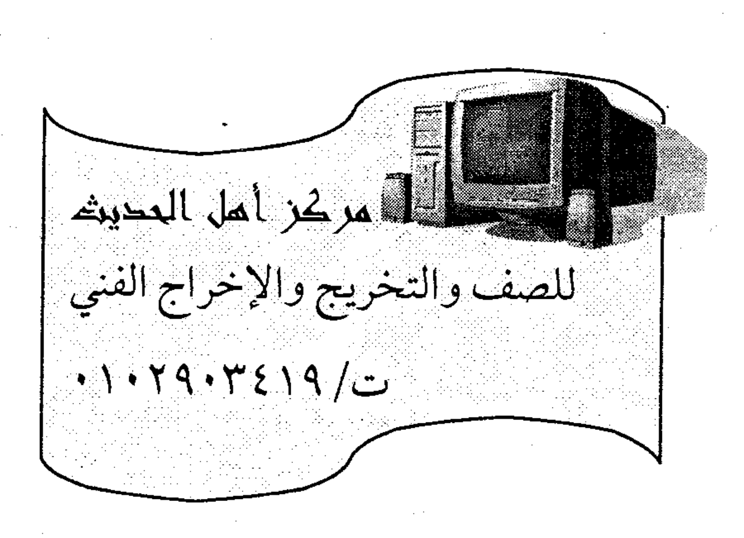




فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة




مركز أهل الحديث
للصف والتخريج والإخراج الفني
ت/ ٠١٠٢٩٠٣٤١٩